Journal of Economic Growth and Entrepreneurship
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2019 Vol.3 No.1

Development approaches in Algeria between the Euro-Mediterranean partnership and the requirements of good governance

Regaiguia Fatma Zohra [*],

[1]*Lecturer (A) , SECG Faculty / Mohamed Cherif Messadia Souk Ahras University ,Algeria -*

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 04/06/2019
Accepted:17/08/2019
Online:22/11/2019

Keywords:
Development
Partnership
Good governance
JEL Code: : F15, F43, F51

ABSTRACT

Following the evident failure of the development process and its inability to meet the social requirements in most developing countries, including Algeria, a new approach to development has been made by international development agencies now put the focus on aspects of political and institutional, not only in order to cope with changing facts and structures as well as multiple global changes on all levels, but mainly to change the internal situation countries involved in the revision of roles assumed by their various stakeholders (government, private sector and civil society); It is of course the approach to governance as a political approach of development, with all its indicators and international standards to assess and measure the quality of governance.

مقاربات التنمية في الجزائر بين الشراكة الأورو–متوسطية و متطلبات الحكم الرشيد.

رقايقية فاطمة الزهراء 1

[1]*أستاذ محاضر –أ– ،علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس –، الجزائر*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال 2019/06/04
تاريخ القبول: 2019/08/17
تاريخ النشر: 2019/11/22

الكلمات المفتاحية
التنمية
الشراكة
الحكم الرشيد
JEL Code: : F15, F43, F51

الملخص

في أعقاب الفشل الواضح لعملية التنمية في معظم البلدان النامية وعجزها عن تلبية المطالب الاجتماعية ، كما هو الحال في الجزائر ، قدمت وكالات التنمية الدولية الآن مقاربة إنمائية جديدة تؤكد الآن على الجوانب السياسية والمؤسسية ليس فقط من أجل مواجهة تطور الحقائق والهياكل والتحولات العالمية المتعددة على جميع المستويات ، ولكن أيضًا وقبل كل شيء من أجل تعديل الوضع الداخلي للبلدان المعنية مراجعة الأدوار التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) و على ضوء ذلك يعتبر الحكم الرشيد كنهج للتنمية السياسية ، مع كل مؤشراته ومعاييره الدولية التي تهدف إلى تقييم وقياس جودة هذه الإدارة.

– مقدمة:

بعد الاستقلال عرفت الجزائر حركية واسعة نحو تطوير مؤسساتها الاقتصادية ،حيث اختارت إستراتيجية التصنيع كنهج للتقدم الاقتصادي ،على اعتبار أن الصناعة دعامة التنمية الاقتصادية ،وبإمكانها إحداث التكامل القطاعي وتزويد بقية الأنشطة بالتقنية والعتاد اللازم ،إضافة إلى أنها ستجلب عوائد لها القدرة على تمويل بقية الأنشطة لذلك وقع الاختيار على الصناعات المصنعة (industries industrialisantes) بالتركيز على الصناعات الثقيلة ، استدعت هذه الخطوة بناء عدة مركبات صناعية ضخمة سعيا للتعجيل وتفعيل الاستقلال الاقتصادي .

إلا أن تلك المجهودات لم يحالفها النجاح حيث عرف معظمها الإخفاق والاعتماد على دعم الدولة ولفترات طويلة ، مما دفعها إلى التصفية وتسريح شريحة معتبرة من العمال ، وما ترتب عنه من تفاقم الاختلالات الاجتماعية .وبذلك فخيارات الماضي لم تخل من العيوب ، مما جعل صيرورة التأثير السلبي متواصلة لتهدد كيان و استقرار الدولة.

وعلى ضوء ذلك فإخفاق الدولة في تحقيق التنمية المجتمعية بمختلف إبعادها خلال تبنيها للنهج الاشتراكي و ما افرزه من انحرافات و اختلالات على جميع المستويات و التي تفاقمت مع الأزمة النفطية (سنة 1986) ،جعلها تدخل في سلسلة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي مست مختلف المجالات بمشروطية من المؤسسات المالية الدولية

وبعد التهميش والعزلة الإقليمية الشديدة التي عاشتها الجزائر سعت كغيرها من أقطار حوض المتوسط إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع تكتل الاتحاد الأوروبي كضرورة للاندماج في صيرورة الاقتصاد العالمي وكأهم خطوة تبنتها وأفضل بديل حالي متاح لها بعد أن توفرت كافة مقومات فشل التجارب التكاملية على المستوى ألمغاربي والعربي رغبة في جني بعض المنافع.

و مع تزايد اهتمام السلطة بموضوع الحكم الرشيد تزامنا مع استفحال عملية الإصلاحات حاولت الدولة تطبيق الأسس النظرية له حسب دراسات البنك الدولي مع توفير البيئة المناسبة للتطبيق ، و تتمحور إشكالية النموذج من خلال النظر في مدى ملائمة مقاربة الحكم الرشيد بما تتضمنه من تنظيرات ، أفكار ،عمليات و مؤشرات ومعايير لقياس نوعيته استنادا لمتطلبات ومقتضيات الواقع الجزائري ، و بالتالي معرفة مدى كفاءة تلك المقاربة في حل مشاكل الدولة و التنمية ، و ذلك لتوضيح و إرساء بعض المعالم حول تصور جديد لقضية بناء الدولة و التنمية تعكس خصوصية الواقع الجزائري .

و على ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي السبل المتبعة لإرساء آفاق واعدة أورو– جزائرية في ظل متطلبات الحكم الرشيد ؟

و يندرج ضمن ذلك بعض التساؤلات الفرعية التالية :

1– ما هي أسباب التعثر التنموي في الجزائر ؟

2– هل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي خيار أم حتمية فرضته التحولات الاقتصادية العالمية لضمان الاندماج الإيجابي وبقوة في سيرورة الاقتصاد العالمي ؟ وهل الانضمام إلى مختلف صور التكتلات الاقتصادية معيار جوهري لتحديد موقع الدولة على الصعيد العالمي في ظل التوجه للتحرير التام للمبادلات ؟.

3– إلى أي مدى يمكن اعتبار الحكم الرشيد مقاربة علمية و إطارا فكريا تعتمده الدولة لترشيد سياساتها على جميع المستويات

❖ **الهدف من الدراسة :**

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على البعد النظري –التاريخي للشراكة الأورومتوسطية و للحكم الرشيد (الحوكمة) باعتباره مقاربة سياسية للتنمية و مدخلا لآليات الانكشاف الأمثل لحساب رأس المال ،و بالتالي تسهيل عملية الاندماج في مختلف الأسواق المالية الدولية مع محاولة إسقاط تلك التنظيرات على الواقع الجزائري ، من خلال الكشف عن مدى إمكانية و فرص نجاح توجهات و مبادئ الحكم الرشيد المطروح من طرف وكالات التنمية الدولية للواقع الجزائري من جميع أبعاده و مساهمة مؤشراته القابلة للقياس في بناء الدولة القومية وإدارة التنمية .

❖ **مساهمة الدراسة و أهميتها :**

جاءت مساهمة الدراسة بالنظر لحداثة موضوعه بالنسبة للجزائر و ندرة الدراسات التحليلية المعمقة من خلال : –

– استقراء تموقع الجزائري ضمن مؤشرات الحكم الرشيد التي تصدرها مؤسسات التنمية الدولية لاستخلاص مسببات إخفاق وتعثر مسيرتها التنموية .

– تسمح التّأخيرات الجزائرية الكامنة والظاهرة في بعض مؤشراتها بالاعتماد على مبادئ الحكم الرشيد كمقاربة علمية وإطاراً فكريا تعتمده الدولة كآلية لتحليل الظواهر وترشيد سياستها على جميع المستويات .

– تعتبر مبادئ الديمقراطية والحوكمة آليات ومقاربات ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة المستديمة ، خاصة بعد ربط معونات التنمية بمدى تجسيد البلد المعني لتلك المبادئ باعتبارها مشروطية أساسية لاستمرار برنامج التعديل الهيكلي .

– يمكن من خلال قياس مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر ،أن يتم طرح معالم بديلة تسمح بإعادة التّفكير في مثل تلك المقاربات بالدولة .

– المساهمة وبإمكانات متواضعة في زيادة الرصيد المعرفي وإثراء الدراسات المحدودة التّي تناولت الموضوع .

❖ **فرضيات الدراسة :**

لمحاولة تفسير إشكالية الدراسة بالرد على التساؤلات المطروحة يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية :

1– تمثّل الحوكمة بمختلف أبعادها مقاربة سياسية للتنمية الاقتصادية .

2– يقوم تجسيد مبادئ الحكم الرشيد على عدّة أُسس يفترض وجود آليات كفيلة بذلك ، من دولة ديمقراطية تعترف بالمبادئ الديمقراطية كنمط لازم للتّسيير مع إدخال آلية الحكومة الالكترونية وقطاع خاص مسؤول ومجتمع مدني فاعل ومتماسك .

3– الأزمة الجزائرية الكامنة والظاهرة في بعض مؤشّراتها تجعل من مبادئ الحوكمة مقاربة علمية ومدخلاً فكرياً وواقعاً حتمياً وأولوية وطنية وإستراتيجية، لرفع مقدرتها التّنافسية محلياً ودولياً ،وتعتمدها الدولة كآلية لترشيد سياساتها على جميع المستويات لاستبعاد الانزلاقات والمخاطر المكلفة، كما أنّ تجسيدها في الجزائر يتطلّب بعض المتطلّبات الكفيلة ببناء دولة ديمقراطية مؤهلة ، مع إدخال آلية الحكومة الالكترونية وقطاع خاص منتج ومسؤول ومجتمع مدني ديناميكي وفاعل .

4– يعترض تطبيق آليات الحكم الرشيد بالجزائر العديد من المعيقات المرتبطة بالواقع المزري على جميع الأصعدة .

❖ **منهجية الدراسة :**

استنادا لطبيعة موضوع الدراسة ، فهو يتطلّب تظافر مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في إعداد البحوث والدراسات العلمية ، لذلك اعتمد "الأسلوب الوصفي والمنهج التاريخي والسلاسل الزمنية " عند الإشارة للمسيرة التنموية للإقتصاد الوطني ،بينما يظهر أسلوب "تحليل المضمون" عند التحليل المعمق للحوكمة على الصعيد الكلي و المؤسساتي ، في حين اعتمد المنهج "التجريبي ، التحليلي والإحصائي " عند تحليل مختلف الأشكال البيانية.

لقد أنجز العمل بالاعتماد على مجموعة من المصادر باللغة العربية والأجنبية ، والاستعانة بالمجلاّت والدوريات ، مواقع على الشبكة العنكبوتية وتقارير تصدرها وكالات دولية وإقليمية،

وللتّأكد من مصداقية المعطيات المتاحة فقد تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة).

الدراسات السابقة :

1–**دراسة (Nicolas Meisel , Jacques Ould Aoudia , 2007)** التي تناولت الترابط بين الحكم الرشيد و التنمية ، على اعتبار أنّ تجسيد هذه الأخيرة مرهونٌ بالحكم الرشيد ، يعتبر هذا الأخير الضامن الوحيد للانتقال من نمو اقتصادي إلى تنمية مستديمة ، و بذلك فالحكم الصالح لب التنمية المحلية ، الإقليمية و الدولية ، فصلاح الحكم أساسي إذا تم القضاء على الفقر ، محاربة الفساد ، تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ....) ، إلا أن الحكم الرشيد في دعمه لتحقيق تنمية مستديمة قد تعترضه العديد من العقبات .

و لقد قامت الدراسة بتحليل قياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط بدارسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد (كمتغير تابع) و نسبة رأس المال الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام (كمتغير مستقل) على مسح يشمل حوالي 140 دولة ، ليتم التوصل إلى أن توفر الدولة المعنية على مؤشرات إيجابية للحكم الرشيد تعتبر آلية كافية و لازمة لجذب المستثمر الأجنبي ، إلا أن تلك المعايير لا تعتبر محددات رئيسية ، على اعتبار أن هناك العديد من الاقتصاديات لها مراتب متخلفة في مؤشرات الحكم الرشيد لكنها تعرف ارتفاعا في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح .

2- دراسة (Spyros –G- Stavrinakis , Christian Harm , David –T- llewellyn , 2007) :التي تناولت الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ، من خلال دراسة قضايا الإدارة الرشيدة بالتركيز على قيمة غير المساهمين في المؤسسات الاقتصادية ، و ذلك بدراسة حالة بعض الجمعيات و تعاونيات البناء بالمملكة المتحدة ، كما تناولت الدراسة أهمية الحوكمة المؤسسية في المنظومة المصرفية للاقتصاديات النامية ، فعلى ضوء الدراسة تمّ التّوصل إلى أهمية الحوكمة المؤسسية في وضع القواعد التي تحدّد العلاقة بين الإدارة و الأطراف التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية و المالية بشكل يحقق الأمان و الطمأنينة لمصادر التمويل ، و لا يجعل مصالحهم عرضة للمخاطر ، و يستند التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية على وجود جملة من المحددات (الآليات) الداخلية و الخارجية .

3-**دراسة (Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzy ;2010)** من الإصدارات السنوية للبنك العالمي ، فالدراسة تؤكد على أهمية الحكم الرشيد باعتباره انعكاساً للعديد من المستجدات التي ظهرت في طبيعة دور الدولة وغيرها من ا لعوامل التي أدّت إلى طرح الموضوع على جميع المستويات (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية .....) ، و لقد وضع خبراء البنك العالمي مؤشرات من خلال ستة (06) أبعاد كمعايير نوعية لقياس نوعية الحكم، على أن يضمّ كل جانب من تعريف الحكم بعديْن على مسح يشمل حوالي 200 دولة خلال الفترة (1996-2018) ، و تؤكد الدراسة على أنّه مهما كانت المقاييس المعتمدة لقياس الحكم الرشيد فهي تنطلق من رؤية فكرية مشتركة ، من خلال أهمّية العوامل السياسية و المؤسسية إلى جانب العوامل الاقتصادية في عملية التنمية ،كإطار عام أصبح يحكم أدبيات التنمية الدولية و مساعدات التنمية ، مما يعكس ذلك الاهتمام بتطبيق الرؤية الليبرالية وآليات اقتصاد السوق على جميع الأصعدة واعتمادها نمط دولة الحد الأدنى.

1 -النظرة الجديدة للتنمية في إطار العولمة :

من خلال الانتكاسات التي آلت إليها المسيرة التنموية في معظم الدول النامية التي ارتمت في حلقة مفرغة أرجعتها لنقطة البداية دفعت بمحاولات جادة لإعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور أوسع وأشمل باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن سلسلة من المتغيرات الجوهرية في مختلف الهياكل وهذا ما أشار إليه تقرير البنك الدولي (BIRD) سنة 1991 وبذلك فالتنمية هدف رئيسي لسياسة واقتصاد البلد وهي العامل المفرد الأهم في النجاح الاقتصادي لها على المدى البعيد ، إلا أن ذلك النجاح لا يحتاج إلى إتباع المسار ذاته وبذلك فالدور النشط الذي اعتمدته معظم الدول لإمكانية النجاح والازدهار في حث خطى التنمية يرجع لجملة من العوامل أهمها :

- تكييف العلوم والتكنولوجيات الأجنبية مع أوضاع السوق المحلي من خلال التوجه نحو الخارج[01] (بشكل محدود يستبعد الاندماج أو الانعزال الكاملين) الذي يسمح بتشكيل نظام من الحوافز لتحريك الإنتاج والتصدير كما يقلل من القواعد التنظيمية الحكومية غير الضرورية المفروضة على مختلف قطاعات الأعمال .

- دور الدولة في رعاية روح المجازفة وتقديم المساعدة والخدمات الضرورية (تعليم ، تدريب لليد العاملة ...)

– التعاون والتوازن المحكم بين القطاعين العام والخاص من خلال التحالفات الاستراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص في إنتاج وتسويق الصادرات المختار وبعناية مع حماية المنتوج الوطني من منافسه الأجنبي المستورد .

– استبعاد إقتصار التنمية على المنظور الاقتصادي والتركيز على سياسة التصنيع من خلال الاهتمام بمختلف الأبعاد والمجالات . وبذلك فالتوجه الجديد للتنمية يقتصر على منظورين :

- **المنظور الأول :** من خلال إعادة الاعتبار – " لدور الدولة وبالتالي الوصول إلى مفهوم الدولنة أو الدولة التنموية "état de développement حيث تلعب الدولة دورا نشطا في حث حظى تنموية متواصلة لا تقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بل إحداث تغييرات جذرية في بنية الناتج المحلي وفي علاقاتها بالعالم الخارجي .

- **المنظور الثاني :** من خلال تكتلات إقليمية فعلاوة على مزاياها فهي تسمح بتدعيم القوة التفاوضية باعتبارها سياجا يحمي الدول النامية من الآثار السلبية المترتبة عن العولمة ، كما أنها ورقة ضغط مهمة للتأثير على موازين القوى وتعديل معادلة التوازن في النظام الجديد للتجارة العالمية .

2–الاقتصاد الجزائري ، كفاح من أجل تنمية شاملة –

كانت الجزائر أحد المقاطعات التابعة لفرنسا منذ (1832) لتصبح كيانا جديدا في المجتمع الدولي منتصف سنة 1962 وبذلك توجهت للبحث عن سياسة تنموية تمكنها من النهوض بالاقتصاد والوصول به إلى مصاف القوى الاقتصادية القائمة في الوقت الذي انتشر فيه النهج الاشتراكي ومبادئه مما دفع بالجزائر إلى تبنية كنسق مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى سنة 1988 عندما بدأت البوادر الفعلية لتبني النهج الليبيرالي بعد ثبات فشل تطبيق النموذج السابق بكل المقاييس وعلى جميع الأصعدة، وفي إطار التحولات المتلاحقة وفي مقدمتها التوجه لإقامة تكتلات إقليمة سعت الجزائر كغيرها من دول حوض المتوسط إلى ربط علاقاته بتكتل الاتحاد الأوروبي رغبة في الاستفادة من المكاسب المنتظرة رغم التحديات المحيطة وكوصفة ضرورية لبلوغ المسعى التنموي في إطار العولمة

2–1– التوجهات التنموية للاقتصاد الجزائري قبل مرحلة الإصلاحات الإقتصادية

لقد تم التوقف عن المحطات الزمنية التالية[02] :

2–1–1 المرحلة الانتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد يرتكز على المبادئ الاشتراكية(1962– 1979)

بادرت الدولة للقيام بسياسة بالتأميم وذلك للتأكيد على التوجه نحو إتباع الأسس الاقتصادية للنهج الاشتراكي في تسيير شؤونها الاقتصادية، وتجسيدا للمسعى التنموي تمسك صانعوا السياسات الجزائريين بنموذج نظري لعملية التصنيع يعتمد على فكرة الصناعات التصنيعية – industries industrialisantes لـ G.**D**estanne de Bernis – الذي يرى – " أنه لا يلزم أن ينظر إلى التصنيع باعتباره مجرد بناء لسلسلة من المصانع ، أو بكونه يتضمن خيارا بسيطا بين الصناعات الثقيلة

والصناعات الخفيفة ، ولكن التصنيع يتطلب علاوة على هذا اختيارا دقيقا لفئات الصناعة التي تعزز وتجعل كثيرا عملية التنمية شاملة" ،

و بذلك ، ارتكزت إستراتيجية التنمية في هذه المرحلة على سياسة التصنيع في كل الفروع الاقتصادية ، من خلال التوجه نحو الداخل لإحلال الواردات بمنتجات مصنعة محليا ،وتزامنا مع هذا التوجه تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي حيث أبرز كل مخطط توجيهات التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

2-1-2 مرحلة تقويم الاقتصاد الوطني و الإنكشاف على العالم الخارجي (1980-1994) :

سعيا لفك حلقة تداول الموارد المالية المستمدة من الخامات ، وبسبب الظرف الصعب الذي آلا إليه الجزائر بعد تراجع حصيلة الموارد المالية بالعملة الصعبة (حيث انخفضت إلى أكثر من 40 % سنة 1986 ، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية في ديسمبر 1985) وتزايد حجم خدمات الديون توجهت الدولة بجملة من الاصلاحات الاقتصادية تسعى لاستبدال أدوات التنظيم الإداري للاقتصاد في إطار التسيير الاشتراكي بآليات اقتصاد السوق من خلال تفويض صلاحيات أكبر للمؤسسات وإعطاءها استقلالية بموجب القانون- رقم 88-01 - المؤرخ في جانفي 1988 بعد القيام بإعادة هيكلة شركات القطاع العام من جهة البنية العضوية والمالية[03] لتسهيل الانطلاقة المجددة في العملية الإنتاجية مع العمل بأسلوب التخطيط كآلية للتسيير ، واستمرت الجهود الإصلاحية بصور قانون النقد والقرض (09-10 الصادر في 14 أفريل 1990) ، تطبيق سياسات الخوصصة ، قانون توجيه الاستثمارات (93-12 المؤرخ في 1993/10/05) كما واصلت الدولة تبني نهج اقتصاد السوق من خلال مشروطية صندوق التعديل الدولي FMIوالشروع في تجسيد برنامج التعديل الهيكلي -PAS- الذي سمح تطبيقه باستعادة بعض المؤشرات على الصعيد الاقتصادي

وعند انعقاد المؤتمر الوزاري للتعاون والشراكة الأورومتوسطية ببرشلونة (27-28/ نوفمبر 1995) بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر لم تباشر الجزائر بالتوقيع آنذاك على اتفاقية الشراكة لأنها لم تصل بعد إلى النتائج المنشودة بسبب الصعوبات والاختلالات التي كانت تعيشها

3- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، خيار إستراتيجي و رهان من أجل التنمية

ظهرت الشراكة بمفهوم جديد ارتبط بالعولمة والانكشاف الاقتصادي وتجسيد مبادئ السوق الحر فقد جاءت لتعزيز أواصر التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية.

حيث سعت دول أوروبا منذ الثلث الأخير من القرن الماضي – تقريبا – إلى إقامة علاقات تعاون مع دول حوض المتوسط – بما فيها الجزائر – وتجسدت تلك العلاقة لتشمل مختلف الجوانب ، التجارية ، المالية ، التعاون العلمي والتقني و يمثل نسق العلاقات الجديدة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تجسيدا وبشكل غير مباشر لقواعد المنظمة العالمية للتجارة-

–OMC ، فيما يتعلق بميكانيزمات التحرير التجاري الثنائية ومتعددة الأطراف التي ستجعل الاقتصاد الجزائري وعلى اعتبار بنيته محل تأثر بإفرازات اتفاق الشراكة بحدية (الإيجابي والسلبي)

3-1- مضمون الشراكة الأرو-جزائرية :

تعد العلاقات التجارية أبرز ما ميز العلاقات الاقتصادية الأوروبية – الجزائرية ، خاصة وأن الجزائر تمثل مستورد ومصدر رئيسي من / وإلى الاتحاد الأوروبي ، ولقد اعتمدت المبادلات التجارية الأوروبية-الجزائرية في مجال المنتجات الصناعية على نظام الامتيازات التجارية أحادية الجانب المطبقة من طرف الجماعة الأوروبية ، بينما تخضع المنتجات الزراعية لحصص تقييدية في حدود كميات محددة وحسب رزنامة زمنية معينة واستنادا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة -- PAC[04]

فبالإضافة إلى مرحلة البروتوكولات المالية خلال (1978-1996)تميزت علاقات التعاون المالي الأورو-جزائري من خلال برنامج --MEDA (1)- للتعاون خلال (1995-2006)المعلن عنه في مؤتمر برشلونة (1995) الذي تضمن برنامج (MEDA 1)[05] خلال الفترة (95-1999) ويهتم بتحضير الاقتصاديات المتوسطية – بما فيها الجزائر – للتكيف مع مرحلة الانتقال الاقتصادي من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية ، تنمية القطاع الخاص ، حماية البيئة ، مساندة التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولقد استفادت الجزائر في إطار بما يعادل (164 مليون أورو) وبنسبة 5 % من مجمل الالتزامات[06] .أما برنامج – MEDA 2 – خلال (2000-2006) فقد سعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد أفضل السبل لتجسيد مضمون اتفاق الشراكة وإرساء منطقة التبادل الحر (ZLE) من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي ، دعم وتأهيل المؤسسة الاقتصادية ، تطوير البنى التحتية ، تثمين الموارد البشرية، تحقيق الاستقرار ،الأمن وتجسيد دولة القانون .

ولقد تضمنت الإستراتيجية الأوروبية خلال الفترة (2002-2006)البرنامج التوجيهي الوطني للفترة(2002-2004 للجزائر و في إطاره تم ترصيد مبلغ (150مليون أورو) لتمويل مختلف المشاريع ،دعم المناطق المتضررة ،تنمية التعاون بين الجامعات الطرفين في أطار برنامج TEMPU -إصلاح العدالة ، دعم أجهزة الإعلام.[07]

3-2- مسار المفاوضات وعقد الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :

مرت المفاوضات الجزائرية-الأوروبية لإنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين بعدة جولات تخللتها جملة من المفاوضات للمناقشة والإحاطة بمختلف المواضيع التي تهم الطرفين في مختلف المجالات كان ذلك سنة -1994- في لقاء بين الطرفين بالجزائر في -6- ورشات لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات ، التعاون الاقتصادي ، التعاون المالي ، التعاون الاجتماعي والثقافي .....) و لقد جمد عمل تلك الو رشات سنة -1997-[08]بسبب تباين التصورات في كيفية معالجة الملفات و تمسك كل طرف بموقفه اعتبارا للأوضاع الأمنية السائدة آنذاك بالجزائر .

ليتم التوصل إلى الاتفاق النهائي في (2002/04/22) بفلنسيا (بإسبانيا) ، والذي تضمن 110 بندا شمل مختلف جوانب بيان برشلونة [09].وفي (2005/09/1)دخل اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ بعد مدة لا تقل عن (3 سنوات ونصف تقريبا) من التوقيع الرسمي عليه ، لتنطلق بذلك إجراءات الاستعداد لتنفيذ بنود الاتفاق وتطبيق عملية التدمير الجمركي .

و قد إستفادت الجزائر في إطار الألية الأوروبية للجوار و الشراكة من 220 مليون أورو كغلاف مالي للفترة (2007–2010) خصص لدعم الإنتقال الإقتصادي بالجزائر ، من خلال تسهيل التجارة ، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دعم تنفيذ إتفاق الشراكة و تنويع الإقتصاد ، بالإضافة إلى تحقيق توازن إقتصادي –إجتماعي ،كما خصص غلاف مالي قدر بـ 172 مليون أورو للفترة _ 2011–2013) و ذلك وفقا للبرنامج الإرشادي الوطني الذي إعتمدته المفوضية الأوروبية على أن توجه المساعدات للمجالات (الإصلاح في مجال حقوق الإنسان ، الإصلاح في مجال العدالة و تدفق الهجرة ، تنويع الإقتصاد ، التنمية المستدامة ، تنميو التعليم ، تدعيم البرامج الإجتماعية ، تسهيل التبادل التجاري ، تطوير البنية التحتية).

إلا لأن الأرقام المدرجة تظل ضمن التعهدات و لا ترقى إلى المستوى المنشود من وراء الإتفاق و تبقى النسب ضئيلة إذا ما قورنت بمتطلبات عصرنة و تحديث الإقتصاد الوطني للإندماج ضمن منظومة المجتمع الدولي .

خلاصة لما جاء يمكن القول أن الجزائر غير مستفيدة من إتفاق الشراكة المبرم مع الإتحاد الأوروبي كونه لم يضف الجديد في جانب الصادرات بعد سريان الإتفاق ، بحيث إستمرت الأوضاع على حالها مقارنة بفترة ما قبل الإتفاق ، مما يوحي بفشل الإجراءات المتخذة لتنويع الإقتصاد الوطني ،أما الواردات ووفقا لما توفر من إحصائيات فقد عرفت على عكس الصادرات نموا موجبا و متزايدا ، من خلال التبعية المتزايدة للإتحاد الأوروبي ،خاصة على مستوى المنتجات النصف مصنعة ، سلع التجهيزالصناعية و السلع الإستهلاكية ، مما تسبب في تفاقم عجز الميزان التجاري الوطني خارج قطاع المحروقات ، و على الرغم من الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الوطنية لا يزال المناخ الإستثماري لا يرقى إلى المستوى المرجو لإستقطاب الإستثمارات المحلية و الأجنبية و بالتالي يتطلب من السلطات الوطنية العمل على إستغلال ما تبقى من سنوات قبل الإنشاء النهائي لمنطقة التبادل الحر (سنة 2020) .

4– العقبات المحيطة بمنطقة التبادل الحر :

يسعى أتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر التي قد تكون صعبة التحقيق لجملة من العراقيل والمشاكل والتي تصدر في مجملها من النقائص والاختلالات الهيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي أو الجزئي (مؤسسات ، أفراد) ، حيث تظهر مظاهر التخلف والتأخر في الجزائر على جميع الأصعدة تقريبا ، ويعود التدهور في مستوى التنمية كذلك إلى المشاكل الاجتماعية المرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية .و تشمل :

4–1– العقبات الاقتصادية للقطاعات الوطنية:

من خلال ضعف وإفتقار الدولة إلى منشآت قاعدية حيوية (سواء المتعلقة بشبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المتعلقة بالري وشبكات توصيل المياه) والتي تعتبر القطاع الجوهري وشريان التنمية في الاقتصاد من خلال الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة ضعف القطاع المالي الوطني (يتسم بعدم قدرته على الاستجابة لطلبات العملاء والمستثمرين ،المركزية في اتخاذ القرارات ووضع الإجراءات المصرفية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، نقص المعلومات والمعطيات حول الفرص التمويلية المتاحة ، ضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص) تجعله يعجز عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية والتخفيض من احتمالات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن العبء الثقيل الذي تفرضه على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات .

4-2- العقبات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني :

وتشمل المشاكل الأمنية والتشريعية ، فالاضطراب السياسي وعدم الاستقرار و غياب الأمن يعتبرمن أهم المعيقات المؤثرة على مدى نجاعة المحيط الاقتصادي ، فضلا عن الغموض وانعدام الشفافية في بعض التشريعات والنصوص القانونية والتغيير المستمر لها مع كل حكومة جديدة مما يشكل ذلك قيدا عند التعامل مع الشركاء الأوروبيين ويقيد مناخ الاستثمار في الجزائر ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها بيئة الأعمال الوطنية ، لبعد السوق عن الالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة ، غياب الثقافة البورصية والإعلامية لدى المجتمع والجهل التام لأهمية البورصة والنظام المالي بأكمله كدعامة جوهرية لتمويل المشاريع الوطنية والأجنبية في ظل اقتصاد السوق ، بالإضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص بسبب عجز معظم المؤسسات العمومية وفقدانها لأدنى مقاييس التسيير والشفافية .

4-3- ارتفاع مستوى الحماية التجارية :

حيث أعتبر الاقتصاد الوطني حمائيا بدرجة كبيرة لارتفاع معدلات الحماية الجمركية تقريبا على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية مما يجعل ذلك القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد ضعيفة.

وتشمل (القطاع الغذائي ، قطاع النسيج ، الخشب والورق، البترول و المنتجات الكيماوية ، الخزف والزجاج، الحديد، التجهيزات غير الكهربائية ، التجهيزات الكهربائية ، تجهيزات النقل ، ، التجهيزات العلمية والمهنية) بنسب (30.2 % ، 41.2 %،28% ، 30.8 % ، 27.1 %) [10]

4-4- نوعية التخصص الدولي :

يعتبر مؤشر التخصص الدولي كمعيار لتحديد المكانة الفعلية للبلد في قسمة العمل الدولي ، حيث تتخصص الجزائر بشكل إجمالي في إنتاج وتصدير المحروقات [11] ، التي تصل صادراتها فيها نسبة (96.16 %) من الإجمالي ، بينما تسجل عجزا في مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات بسبب ارتفاع معدلات استيرادها وتحديدا فيما يخص المنتجات الغذائية (- 21.72 %) ، المنتجات نصف مصنعة (- 16.33 %) ، سلع التجهيز الصناعية (-35.08 %) وسلع

الاستهلاك (– 16.71 %) مما يعني ذلك أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاع المحروقات وتفتقد لها في بقية القطاعات ، إلا أن ذلك يجعل الاقتصاد الوطني في تبعية ، وفي حالة اضطراب مستديمة بسبب الصدمات المتعلقة بتقلبات أسعار الخامات وسعر صرف الدولار في الأسواق الدولية وذلك دون هامش آمان يغطيها من بقية القطاعات مما يضعف القدرة التنافسية للبلد .

كما تعتبر الجزائر قطر نامي تفصله فجوة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي عن القوى الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى التدهور في مختلف جوانب الحياة ، السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية (انخفاض مستوى معدل نمو الناتج الداخلي الخام(PIB) ، الاجتماعية (تدني مستوى المعيشة بتراجع نصيب الفرد مت مجمل الناتج المحلي).

4-5- العزلة الإقليمية :

تعاني الجزائر عزلة إقليمية كبيرة رغم نتائج الانفتاح الاقتصادي المقبولة والمحققة على مدى عدة سنوات (حيث تتجاوز نسبة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) – أي معدل الانفتاح – نسبة 40 %-)[12] مما ستساهم في إضعاف موقفها التفاوضي أمام التجمعات الإقليمية والدولية و بالتالي صعوبة التأقلم مع مقتضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد [13].

عموما فقد أجمع العديد من المنظرين على تعثر المسيرة التنموية في الجزائر رغم المجهودات الكبيرة المبذولة، بتبني استراتجيات ومخططات تنموية والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية و الهيكلية المتتابعة لإحداث تنمية مستقلة و مستديمة، إلا أن ما تحقق يتنافى في معظمه مع متطلبات و طموحات المجتمع، لذلك أصبح من الأهمية الكشف عن أسباب هذا التعثر الذي لا يرتبط بقصور المدخرات و إنما بتبديدها ولا بقلة الاستثمارات وإنما لسوء توزيعها ولا لضعف وعدم تأهيل رأس المال البشري و إنما لنزيف الأدمغة وهجرة السواعد ،و يمكن تلخيص أهم مسببات التعثر التنموي في الجزائر في بعض النقاط :

- غياب الاستقرار السياسي و انتشار الإرهاب و الصراعات و المناوشات ،و التي ساهمت في تضييع موارد الدولة و تحطيم جانب مهم من البنى الإرتكازية .
- استحواذ التفكير ألريعي و ليس التنموي الإنتاجي على المسؤولين و رجال الأعمال، و لقد كان لعوائد النفط و أساليب إعادة تدويرها دور في تغلغل تلك الصورة القائمة على البذخ الاستهلاكي و السعي وراء الربح و الكسب السريع .
- غياب الترتيبات التنظيمية و المؤسسية بانتشار الفوضى ، العشوائية ، البيروقراطية و الرشوة و سوء اختيار القادة و معظمهم يتسمون بغياب الكفاءة ، النزاهة وروح الانتماء .

ورغم تعدد تلك المثبطات يبقى أسلوب الحكم و مسألة الفساد بمختلف صوره تحتل موقعا متقدما ،و الذي يقود لطرح الإشكال حول المقومات السياسية للتنمية الاقتصادية ، على اعتبار العديد من الحكومات و بما فيها الجزائر و بغض النظر عن تباين أنماطها و تشكيلاتها لا تزال تبحث عن أسلوب الحكم الجيد و القيادة الناجعة على الصعيد الكلي و الجزئي

للوصول إلى طريقة مثلى للأداء المتميز ،الذي تدعمه ثورة المعلومات و الاتصالات ، و هذا ما سيكون موضوع دراستنا في المبحث الموالي من خلال معرفة مدى مطابقة مؤشرات الاستقرار التي يمكن قياسها استنادا لمعايير دولية تعكس مبادئ الحكم الرشيد (الحوكمة) المطروحة من طرف وكالات التنمية لواقع الجزائر .

5 – مقاربة الحكم الرشيد في الجزائر :

تزايد اهتمام السلطة الجزائرية بموضوع الحكم الرشيد تزامنا مع استفحال عملية الإصلاحات ، من خلال محاولة تطبيق الأسس النظرية له حسب دراسة البنك الدولي ، مع توفير البيئة المناسبة للتطبيق على اعتبار انه أصبح من بين المواضيع التي تصدرت اهتمام الدولة في جميع المبادين (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية .....) ، و يظهر ذلك من خلال لتصريح رئيس الدولة السابق (السيد عبد العزيز بوتفليقة) في إحدى خطاباته –" الدولة معتلة و مريضة و لابد من علاجها ، و أحسن دواء لذلك يكمن في الحكم الرشيد ، و ذلك لتحقيق التنمية المستديمة –" ، خاصة بعد تعثر المسيرة التنموية وإخفاق النموذج المعتمد في تسيير أمور الحكم و عجزه عن تحقيق التنمية المجتمعية ، و يظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات (كاتساع فجوة الفقر ، تدني مستوى التحصيل العالمي و انتشار الأمية ، توسع انتشار الفساد بمختلف صوره ، انتشار الأوبئة بمختلف أنواعها .....).

5-1-الحكم الرشيد: البعد السياسي للتنمية

الحكمانية ، الحوكمة الجيدة ، فكرة و اصطلاحا شاع استخدامها بشكل واسع من طرف المنظمات الدولية، كمنهجية و إستراتيجية لتحقيق تطلعات المواطنين و تجسيد التنمية المجتمعية المستديمة نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تجسيد ذلك بكفاءة و نجاعة كافية .

ولقد أصبحت أسلوبا أكثر إلحاحا نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية والمحلية، اعتبارا لما يتضمنه منهجها من تعاضد ادوار أطراف فاعلة، على أساس جملة من المبادئ القيمة تستجيب لتطلعات المواطنين و تسعى لتحقيق تنمية شاملة و مستديمة.

كان أول ظهور لمصطلح الحكم الصالح (الجيد) ،(الرشيد) في القرن الثاني عشر ،و لقد تضمن معنى تقني يتعلق بتوجيه المحاكم الإقطاعية ، ثم استخدم المصطلح في القرن الثالث عشر ليقصد به في أصله اللاتيني –" أسلوب إدارة و توجيه السفينة[14](، ثم من طرف الاقتصاديين الأمريكيين وخاصة ما جاء في مقالة –" رونالد كوس (Ronald Coase) سنة 1937–" تحت عنوان–" طبيعة المؤسسة –"(The Nature Of The Firm) ، حيث ينصرف مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية، ، ثم ظهر كمصطلح قانوني سنة 1978 ،(خاصة في كتابات Olivier Williamson) ،ومع استفحال ظاهرة العولمة تعددت مصادر استعمال مفهوم –" الحكم الصالح–" (الجيد) ، (الرشيد) ،ومع بداية حقبة استراتيجيات التحرير في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي التي اعتمدتها العديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة بهدف النهوض الاقتصادي ، ومع النتائج الضعيفة التي حققتها بدأ التفكير في تقوية شرعية التدخل من طرف المؤسسات الدولية

المتعددة الإطراف ، ليصبح بذلك الحكم الصالح (الرشيد) ، (الأداء و التسيير الجيد) ركيزة للتنمية الدولية ، خاصة و أن العديد من المنظمات الدولية حاولت التستر وراءه بطرح العديد من المسائل الحساسة ،كالفساد والديمقراطية،المشاركة ،حقوق الإنسان ، الشفافية ، المسؤولية ، دولة القانون ، اللامركزية ...الخ [15]

هذا وقد تداول المصطلح في الدوائر الأكاديمية العربية فاختلفوا بشأنه كمفهوم و في ترجمته العربية كإدارة شؤون الدولة و المجتمع ، المحكومية ، الحوكمة ، الحكمانية الحاكمية ، الحكم الموسع ،إدارة الحكم ، أسلوب الحكم .....الخ .

عموما فمهما تعددت المفاهيم فالحكم الرشيد (الحوكمة) يتجسد في المساءلة و الشفافية واحترام سيادة القانون من خلال العلاقة الثلاثية و المتكاملة بين الدولة و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني من حيث[16](:-

- توفر الدولة الإطار السياسي و القانوني و تحقق الاستقرار و العدالة في السوق .
- يوفر القطاع الخاص فرص العمل و يحقق الربح .
- و تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية و تيسير التفاعل السياسي والاجتماعي بتعبئة المجموعات للمشاركة في مختلف الأنشطة (الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية .....)

وتعتبر تلك الأطراف كأركان فاعلة ،في إطار تعاضد فعلي لتحقيق متطلبات التنمية المستديمة المتعددة الأبعاد من خلال توفير البيئة المناسبة سياسيا ، اقتصاديا و تشريعيا للمساهمة في التخصيص ، الاستثمار و التوظيف الأمثل للموارد لضمان التوزيع العادل للثروة،كما تسمح تلك البيئة باستقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية خاصة وأن صندوق النقد الدولي يؤكد على أهمية الحكم الرشيد في تخفيض مخاطر الاستثمار [17]

5-2- محددات تطبيق الحكم الرشيد في الجزائر:

اهتمت الدولة بالحكم الشريد كإنعكاسا للعديد من المستجدات التي ظهرت في طبيعة دور الدولة وغيرها من العوامل التي بتفاعلاتها سمحت بطرح الموضوع على جميع المستويات و من بين تلك المحددات ما يلي :-

- **المحددات السياسية:**

و ذلك من خلال طبيعة نظام الحكم الذي يعتمد على الشرعية التاريخية في جانبه الأيديولوجي و على عوائد الريع الطاقوي في مضمونه المادي، بالإضافة إلى انتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي ، على اعتبار أن هذا الأخير جاء نتيجة لقرارات فوقية و بمبادرة النخبة الحاكمة و ليس كنتيجة لقناعة و إرادة سياسية واضحة لدى معظم فئات السلطة الحاكمة و اعتمادها كخيار استراتيجي ، خاصة مع الصراع الحاد بين أركان النظام السياسي منذ أحداث أكتوبر سنة 1988 حتى نهاية سنة 1991 (8) [18].

هذا بالإضافة ضعف مستوى التكوين السياسي للنخب الحاكمة في ظل غياب تجسيد آليات الشفافية و المساءلة و ضعف الهيكلية المؤسسية الإدارية و السياسية بعد دخول النظام السياسي و المجتمع ككل في أزمة مستديمة و متعددة

الأبعاد منذ بداية سنوات التسعينات (كأزمة المشاركة السياسية[19] ، أزمة الشرعية [20]،أزمة التوزيع للموارد و المنافع المادية و غير المادية في المجتمع [21]، أزمة الهوية[22].....)،

- **المحددات الاقتصادية و الاجتماعية:**

ويظهر ذلك من خلال مؤشرات مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والتي تتنافى مع طموحات و متطلبات المجتمع و مع التطورات و المستجدات الاقتصادية العالمية ،في ظل ضعف الإدارة الحكومية لاستمرار تمسك الإدارة التقليدية بمبادئ البيروقراطية [23](كاستمرار تدهور مؤشرات التنمية البشرية بزيادة عدد الفقراء و المهمشين ، تراجع مستويات الدخل و التي لا تعكس القدرة الشرائية الفعلية للمواطنين ، تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل تدريجي و التي لها إفرازات سلبية على الأسعار و معدلات التضخم ، ضعف آليات الرقابة و المحاسبة ، انتشار البطالة و التي تعتبر في معظمها إحدى الإفرازات السلبية لتطبيق روشتة صندوق النقد الدولي(برنامج التعديل الهيكلي –PAS–)، و القيام بخوصصة العديد من المؤسسات و ما ترتب عنها تسريح الكثير من العمال ....)، خاصة و أن خيارات الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية بالانكشاف و تبني آليات اقتصاد السوق ، مع مراجعة دور الدولة في المجتمع كقاطرة لتنظيم القطاعين العام و الخاص قد أصبحت ضمن أولويات الدولة .

5-3-مؤشرات قياس الحكم الرشيد في الجزائر :

استنادا لبعض التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الإقليمية و الدولية و بعض الدراسات المتعلقة بتقييم واقع الحوكمة في مختلف دول العالم – بما فيها الجزائر– [24] فقد اتفقت معظم تلك التقارير على بعض المؤشرات نفسها تلك الصادرة عن البنك الدولي الذي قام بدراسة ،من خلال وضع قاعدة بيانات لمؤشرات الإدارة الرشيدة خلال الفترة (1996-2018) و قد اشتملت الدراسة على مسح يشمل مائتين (200) دولة منها واحد و عشرون (21) دولة عربية ، و تتضمن تلك المعايير على عدد من المحاور الرئيسية لمساعدة الدول النامية على متابعة أدائها و معرفة مدى نجاح جهودها لبناء مقدرتها ،في إطار مبدأ الشفافية و متابعة و تطوير مكونات الإدارة الرشيدة لتدعيم التوجه نحو الإصلاح والتغيير باعتبارها لب التنمية المستديمة و البيئة الاستثمارية الملائمة ، إضافة إلى مساندة الجهات المانحة (FMI ، BIRD) و التي تعتمد على نتائج مؤشرات الإدارة الرشيدة في قرار تخصيص المعونة للدول الأقل دخلا و لقد تضمنت القواعد النظرية لمضمون الحوكمة الرشيدة على عدة آليات كما يلي: **[25]**

- **العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات و مراقبتها و إمكانية استبدالها وتتضمن:**
  - إبداء الرأي ، التمثيل و المساءلة
  - الإستقارا السياسي و إنعدام العنف
- **مقدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة و تنفيذها بفاعلية و تتضمن :**
  - فعالية الحكومة

- نوعية الأطر التنظيمية .

❖ **احترام المواطنين و الدولة للقوانين التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي و تتضمن :**

- سيادة و حكم القانون
- مكافحة الفساد بمختلف صوره

و لقد تم تصنيف الدول ضمن تلك المؤشرات حسب نقاط مقارنة و تاشيرية فالنقطة الأعلى تدل على حالة أفضل وتضم الدول ذات الإدارة الجيدة و الحوكمة الرشيدة والعكس بالنسبة للنقاط الضعيفة وتتراوح تلك النقاط بين [−2.5، +2.5] و تتفرع إلى المستويات التالية:

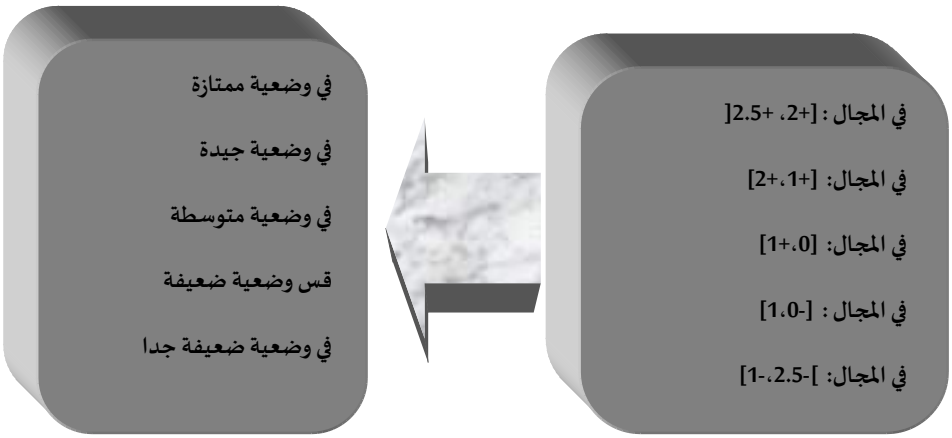

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من :

Publication de FMI, international monetary found ; " good governance" :−2000 ; sur site 'Internet :− http://www.imf.org/external/pubs/

و يمكن معرفة تموقع الجزائر ضمن تلك المؤشرات استنادا لمضمون الدراسة و التي تلزم التفصيل في قيم تلك المؤشرات خلال الفترة التي أتيحت فيها الإحصائيات و التي كانت فيها الدولة ضمن عينة الدراسة خلال الفترة (1996−2018) فيما يلي :−

الشكل رقم -01-

مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة (1996-2018)

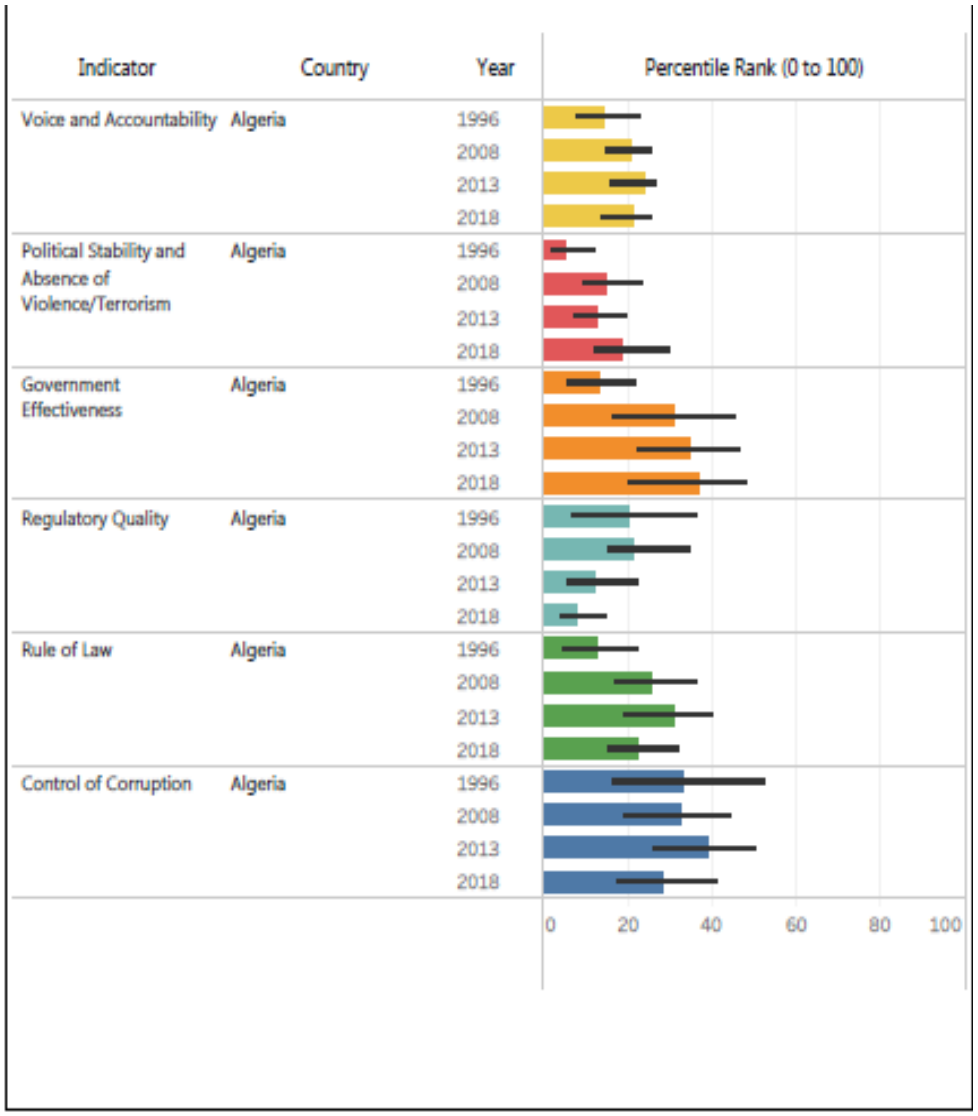

المصدر

Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzy,(2010) the worldwide Governance indicators:methodology and Analytical Issues-http://papers .ssrn.com/sol3/papers.cfm.abstract id=1682130

- حيث يعتبر معيارا التمثيل و المساءلة و الاستقرار السياسي أحد أصناف نوعية الحكم باعتبارها معيارا لمنظومة القيم الديمقراطية وقاعدة لممارسة السياسة ، فهي تتعلق بالأطر المرتبطة بالحريات الأساسية من حرية الإعلام و الاجتماع و التعبير ، التعددية الحزبية ، مشاركة المرأة في الحياة العامة ، السماح للمواطنين بانتخاب البرلمان و مدى استقلالية السلطات ، مدى المشاركة في اتخاذ القرار في زيادة أو تجنب احتمال

زعزعة و إزاحة الحكومة بآليات ديكتاتورية و غير شرعية (كالأعمال الإرهابية ، الانقلابات ....) ، و بالإسقاط على الواقع الجزائري حسب إحصائيات الشكل البياني رقم – **01** – أعلاه وبالمقارنة مع مجال النقاط النموذجية يتضح التأخّر الكبير للدولة (النقاط المحققة سلبية) ،و ذلك رغم محاولتها التجاوب مع تلك السمات ، لكنّه يبقى شكليا ، في ظل الكثير من المثبطات ، من خلال تدهور مؤشر الديمقراطية و المشاركة الشعبية في الحكم و مراقبة أهل السلطة و مساءلتهم ، خاصة مع ضعف نظام الحكم و الذي عادة ما يبرر بعوامل تاريخية و غياب الشرعية ، في ظل استمرار ظاهرة الدولة الأمنية و التي تسعى لتقليص مجال الحريات السياسية والإعلامية ومحاولة احتواء المؤسسات غير الحكومية بعد عجزها عن تحقيق الأمن و السلم ، مما ترتب عنه فقدان الثقة فيها بعدما فقدتها هي في المؤسسات الوطنية.

علاوة على ذلك تعتبر الانتخابات في الجزائر أهم آلية ضد الوسائل الديكتاتورية غير الدستورية ومطلبا مهما في تحديد طريقة سير الحكم وتعيين الحكومات في بيئة بعيدة عن مختلف صور العنف و الانقلاب ،مما يسهل الاختيارات الأساسية في السياسة الاقتصادية ، و على ضوء ذلك فقد مثلت انتخابات (12 ديسمبر 2019) في الجزائر مرحلة تحول كبيرة على صعيد الثقافة السياسية في الدولة ، أملا في استرجاع مبدأ الشعبية و استعادة الاستقرار السياسي و الأمني و التي كانت قد صودرت منها سنة 1992 .[26]

- من استقراء إحصائيات الشكل البياني رقم – **01** – أعلاه و الذي يتضمن معياري فعالية الحكومة و نوعية الأطر التنظيمية كأهم صنفي مؤشر مقدرة الحكومة ، يتعلق الأوّل بمدى مساهمة الجهاز التنفيذي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين استنادا لمؤشرات التنمية البشرية (كمستوى التعليم ، الصحة ، الوضع الديموغرافي ، مكافحة البطالة و الفقر .....) و مدى مساهمة جهاز الخدمة المدنية في تقديم الخدمات للمواطنين في وقت قياسي و بتكاليف اقل ودرجة البيروقراطية الإدارية مدى كفاءة موظفي الإدارة العمومية واستقلالية التوظيف العمومي من الضغوطات السياسية ، مدى مصداقية و شرعية الحكومة و استقلالها من مختلف الضغوطات السياسية ، طريقة وضعها للسياسات و تحقيقها و مدى الموثوقية في تنفيذها ، أما المؤشر الثاني فيقيس السياسات الاقتصادية المعادية للحرية الاقتصادية (كمراقبة الأسعار ، سيطرة النظام المصرفي العمومي بالإشراف التام للبنك المركزي ، مدى المغالاة في التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية و المقيدة لها .....) و مدى مقدرة الدولة على وضع و تجسيد السياسات و صياغة القوانين و الأسس التنظيمية المحفزة لعمل القطاع الخاص)[27] ، و مدى مشاركة هذا الأخير في اتخاذ القرارات ، فالنقاط السلبية المسجلة في الواقع الجزائري مقارنة بالمجال النموذجي تعكس المكانة المتخلفة للدولة على الصعيد العالمي ، فقد أرجع تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2004 ذلك إلى العجز الإداري في العديد من الوظائف الحكومية و في مقدمتها الوظيفة الرقابية ،لغياب الآليات التحويطة و الوقائية و آليات التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية ، مما يحفز على انتشار مظاهر البيروقراطية و المحسوبية و ذلك رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة [28] في إطار برامج مخططات تنموية لإصلاح سياستها الاقتصادية ، من خلال سياسة الضبط و التعديل و الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم النمو و الاستقرار الاقتصادي و دعم المسيرة التنموية الوطنية و

المحافظة على التوازن العام في عدة مؤشرات اقتصادية و اجتماعية ، إلا أن تلك المجهودات لا تزال دون المستويات المجتمعية المطلوبة و لا تعكس الواقع الاجتماعي المزري الذي يعيشه معظم أفراد المجتمع لوجود العديد من المثبطات و التعقيدات

- يشتمل مؤشر دولة القانون على العديد من المعايير التي تقيس درجة الثقة في جهاز العدالة واستقلاله ومدى احترام القوانين و فاعلية تطبيقها ، مدى احترام حقوق الإنسان و عدم التمييز الجنسي ، مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطات التنفيذية في ممارسة أعمالها ، فالنقاط السلبية المسجلة في الواقع الجزائري استنادا لإحصائيات الشكل البياني رقم- **01**- أعلاه تعكس عدم تحقق دولة القانون من وجهة نظر المستثمر الأجنبي رغم توقيع الدولة للعديد من المعاهدات الدولية [29]، التي تضمن الحق في اللجوء للتحكيم الدولي ، مع تكريس مجهوداتها لصون كرامة الفرد و حرياته ، من خلال عدة بنود و نصوص قانونية و ما باشرت به السلطات القانونية عبر برامج متعددة لإصلاح قطاع العدالة ، إلا أن العديد من التقارير الإقليمية والدولية تشير عكس ذلك ،لوجود عدة مثبطات حالت دون الانتقال بمفهوم و مضمون حقوق الإنسان إلى مستواه الفعلي ، كما أن الواقع المعيشي بعيد عن مبدأ سيادة القانون للافتقار شبه التام لأبجديات الثقافة القانونية لدى العديد من الأفراد ، و الذي دعمته بعض الفئات بتوفير محددات بقاء دولة اللاقانون ،التي أصبحت السمة الرئيسية للنظام السياسي الجزائري ، خاصة مع الهيمنة شبه المطلقة للسلطة التنفيذية على الجهاز القضائي و منعه من تنفيذ القرارات و الأحكام و توجيه الأوامر و تجريده من صلاحية الرقابة على دستورية القوانين لتأثره بضغوط مختلف التيارات الإيديولوجية و السياسية ، في ظل عدم نجاعة القوانين وعدم المقدرة على مساءلة المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد و القضايا التي تمس الدولة .

وحسب مؤشر الشفافية الدولية ، يعكس مؤشر مكافحة الفساد[30] مدى وجود نصوص قانونية ضد الرشوة ، إضافة لدور المجتمع المدني و قطاع الإعلام في اكتشاف مختلف صور الفساد لتوعية المجتمع بخطورته فالنقاط السلبية المسجلة حسب الواقع الجزائري استنادا لإحصائيات الشكل البياني رقم- **01** – تشير إلى انتشار واستفحال ظاهرة الفساد بمختلف صوره و على جميع المستويات في مختلف أجهزة الدولة ، وخاصة في السنوات الأخيرة و الذي اخذ ينحر دواليب السلطة و مؤسسات الدولة في عدة صور (كالرشوة ، المحسوبية و خاصة في التعيينات الوظيفية ، نهب ممتلكات الدولة و اختلاس المال العام مع إعادة تدوير المعونات الأجنبية للمصالح الذاتية ..... و غيرها) كسرطان يسري في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني و يهدد كيان الدولة اقتصاديا و امنيا و سياسيا ، باعتباره من الأعباء الإضافية كما يتصورها المستثمر الأجنبي ، هذا ما جعل معظم التقارير الدولية و الإقليمية تصنف الدولة في مراتب متأخرة تشوه صورتها في الخارج ،

خاتمة :

مهما كانت المقاييس المعتمدة لقياس الحكم الرشيد(الحوكمة) فهي تنطلق من رؤية فكرية مشتركة، من خلال أهمية العوامل السياسية و المؤسسية إلى جانب العوامل الاقتصادية في عملية التنمية كإطار عام أصبح يحكم أدبيات التنمية الدولية ومساعدات التنمية ، مما يعكس ذلك الاهتمام بتطبيق الرؤية الليبرالية على الصعيد السياسي و الحقوقي (

الديمقراطية الليبرالية ، حقوق الإنسان و الحريات العامة ....) ،و على المستوى الإداري و الاقتصادي بتطبيق آليات اقتصاد السوق و اعتماد نمط دولة الحد الأدنى .

النتائج :

في سياق هذه الدراسة يمكن رصد أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية :

– يعود غياب الوعي العربي بضرورة مكافحة الفساد إلى عدم الاقتناع بمشروعية المشروعات الدولية المطروحة حاليا للإصلاح ، على اعتبار أن معظمها يهمش الإبعاد السياسية و الاجتماعية و محاولة إظهار مكافحة الفساد كمشكلة اقتصادية بحتة و ذات طبيعة حيادية ،بينما هي ترتبط بصورة أساسية بالبدائل السياسية المطروحة على شعوب المنطقة.

– سلبية اغلب المؤشرات الكمية و النوعية للبيئة الوطنية تمثل عائقا كبيرا بالنسبة لعوامل جذب المستثمر الأجنبي ، مما اثر ذلك سلبا على تشويه صورة الدولة عند الأطراف الخارجية.،خاصة و أن الجزائر تتوفر على كل المقومات التي تمكنها من تحقيق معدل جيد للأداء الاقتصادي يسمح لها بجذب المستثمر الأجنبي،إلا أن ذلك يتحقق بعد القيام بإصلاحات جذرية وفعلية على جميع الأصعدة تتركز و تتمركز حول مضمون مبادئ الحكم الرشيد.

–أصبحت الحوكمة في الجزائر أولوية وطنية و إستراتيجية لرفع مقدرتها التنافسية محليا و دوليا ،و بالتالي صمودها أمام الأزمات المحتملة ، استنادا لمتطلبات اقتصاد السوق و الذي يحتم أخلقة المؤسسة و الدولة ، على اعتبار أن المكاسب المنتظرة من تبني قواعد التسيير الشفاف و الاستقرار والانضباط سيحسن صورة الدولة محليا ودوليا و يزيد جاذبية الاقتصاد الوطني من حيث رأس المال و المهارات و بالتالي تنويع مصادر تراكماته .

– نجاح الحكمانية يفترض توفر بنية تحتية تشريعية و إدارية و سياسية و قضائية كافية تتضمن وجود إمكانيات و مقدرات و معارف و خبرات و كوادر بشرية ذات مهنية عالية تتعايش مع تحديات و متطلبات فعالية و كفاءة عمليات و آليات الحوكمة ،و تضمن تسهيل حركة الإصلاح و التطوير، مع تشارك و تكامل ادوار الأركان الأساسية للمجتمع (القطاع الحكومي و القطاع الخاص و المجتمع المدني).

و بذلك تفرض تداعيات الانكشاف للاندماج في منظومة المجتمع الدولي متطلبات جديدة على الدول ،ببناء هياكل و معايير الحوكمة لإمكانية التأقلم و التعامل مع مختلف التحديات و جعل الدولة أكثر مرونة في تجاوبها مع الانزلاقات المالية و الاقتصادية ، على اعتبار أن معظم التحديات يتم إدارتها من منطلق مبادئ الحوكمة التي تسعى مبادئها إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية و تجسيد مبدأ القيادة الإدارية .

التوصيات :

يبقى التحدي القائم أمام الجزائر مرتبط بمدى قدرتها على الالتزام بالتالي : –

–التعجيل بإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على جميع المستويات ، للتأقلم مع عملية التحرير التجاري والتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية ، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة شراكة فعالة مع دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من المكاسب المترتبة عن إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين .

–الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية ، بتحقيق الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي وذلك بالتحكم في النفقات العمومية والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة ، بإتباع المناهج المثلى لتفادي التبذير الذي يمثل ثقلا على المالية العامة للدولة ، بالإضافة إلى الشفافية في تسيير الاقتصاد .

–إصلاح المنظومة المصرفية ، بإعتبارها دعامة تمويلية للاقتصاد بما يكفل استقطاب الإدخار المحلي والأجنبي وتخصيصه نحو الأوعية الاستثمارية الفعالة ، بالإضافة إلى توفر الشفافية والمصداقية لإمكانية المساهمة الفعالة والجادة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

–إعادة الهيكلة والتأطير بشكل كلي للمنظومة المالية في مجال التسيير ، التنظيم ، الأفراد والعمليات لإمكانية المساهمة بفعالية في تمويل الاقتصاد الوطني ولإحتمال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي ، الذي يعتبر أداة تمويلية تعويضية وبالتالي الشروع في سياسة نمو مستديم .

–تنشيط سوق الأوراق المالية ، بتطوير الأطر الفنية ، التشريعية ، التنظيمية والرقابية والارتقاء بها إلى المستويات الدولية ، لزيادة الثقة وبالتالي لإمكانية استقطاب المدخرات ورؤوس الأموال المهاجرة وزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للمنظمة وتوجيهها نحو أكثر الأوعية الاستثمارية كفاءة .

–الاهتمام بالقطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار ، باعتباره القطاع الأكثر نشاطا والأوسع استثمارا في الحياة الاقتصادية ، سيما مع تخلي الدولة عن التسيير في إطار تطبيق سياسات الخوصصة .

–إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وانعاشه ، نظرا لأهمية القطاع العام ومكانته ضمن التقسيم القطاعي الاقتصادي الوطني ، فضلا عن خصائص السوق الوطنية وموقع الجزائر جغرافيا واقتصاديا ، سيما في علاقتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي **(أول شريك اقتصادي وتجاري لها)** ، ذلك ما يسمح لهذا القطاع من إيجاد منافذ ومسالك مهمة إلى الأسواق الدولية .

–إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية ومختلف الإحصائيات ، لمساعدة المستثمرين والأعوان الاقتصاديين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، مع توفير معتبر من الشفافية والدقة والموضوعية فيما بما يساعد في تكوين شبكة معلوماتية فعالة ومن ثمة المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية .

– قائمة الهوامش و مصادر الدراسة :

[01]– كمثال عن سياسات التوجه الخارجي هو الدول المصنعة الحديثة في شرق أسيا وجنوب شرق أسيا ودول أمريكا اللاتينية حيث سمح التوجه نحو الخارج بجني ثمار وفرات الحجم ومنافع التخصص الدولي و التالي زيادة العمالة و الاستخدام الأمثل للموارد المحلية و النمو السريع في الإنتاجية و بالتالي توفير مكاسب هائلة لمستويات المعيشة

[02]– لمزيد من الملومات أنظر : منصور محمد الشريف ، أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي ، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي الصحة والتعليم ، باتنة (20–21–22 نوفمبر 2000)ص: 10–16

– أنظر كذلك محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،الحزء 1—بناء قطاع اقتصادي رائد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999،ص(190–251–341)و الجزء –2– إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني / ص: 97–223

– أنظر كذلك ، محمد راتول ، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية ، سكيكدة (13–14–ماي 2001)ص:335–341.

[03]– وذلك بتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة إلى وحدات صغيرة بحجة صعوبة تسيير مؤسسات كبرى وتعميم أدوات التسيير على كافة الوحدات الاقتصادية وجعل الأداة الإنتاجية أكثر فعالية في إطار مبادئ اللامركزية مع تخصيص موارد مالية في إطار التطهير المالي للمؤسسات.

[04]– PAC :السياسة الزراعية المشتركة بين دول السوق الأوروبي المشتركة وهي سياسة معقدة تعتمد علة مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين الزراعيين المحليين لأعضاء السوق الأوروبية المشتركة ، مثل نظام الرسوم الجمركية المتغيرة ، حصص الأسترداد ،نظام الدعم الوطني لحماية دخول المنتجين المحليين

[05] يختلف – **MEDA–** عن البروتوكولات المالية من خلال خضوع تمويلات البرنامج ألى مبدأ السنوية فالمبالغ المخصصة للسنة أذا لم تستهلك قبل نهايتها فتوزع كليا أو جزئيا على بقية الدول المعنية المتوسطية ، كما يهدف البرنامج لدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المعنية حسب برنامج ورزنامة محددة بشكل مشترك مع دول الإتحاد الأوروبي أما البروتوكولات المالية فكانت تخصص لتمويل مشاريع معينة.

[06]-Partenariat euro-mediterranéen (note f'information) le programme **MEDA** : au site :http://europa.eu.int/comm/external_ relation.

-[07]-Ferfera Yacine . **B**enabdalah **Youcef : le processus de Barcelone et la construction- de la région euro-méditerranéenne ; quelle intelligence pour les pays de sud** ; laboratoire d'études et de recherche sur le Maghreb et la méditerranéen ;université de Constantine Dar el – Houda Ain Mlila –Alger : p :58

[08] –عبد المجيد قدي ، **الجزائر ومسار برشلونة ، الفرص والتحديات** ، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كإلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس ، –سطيف (8–9– ماي 2004) ، ص : 4

[09]-Abderrahmane **M**ebtoul ; l'**Algérie face aux défis de la mondialisation ; mondialisation et nouvelle culture économique –O**ffice des publication**s** universitaire**s** – Alger – tome -01-2002- ; p :248-269

-[10]-Hamamda Mohamed Taher –**Système commercial multilatéral et intégration économique régionale :le cas de l'accord d'association Algérie –union européenne –Euro –méditerranéen –le processus de Barcelone en question** – laboratoire d'études et de recherche sur le Maghreb et **Méditerranée** .op.cité .p.66:

- **[11]** l'accord euro- méditerranéen entre l'union européenne et l'Algérie (Dossier spécial euromed sur site :http://europa.eu.int/cmm/external_relation/euromed/publication.htm

[12]–موله عبد الله ، **الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية ، الفرص المتبقية والتحديات** ، الملتقى الدولي الأول حول ، العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية ، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سكيكدة (13–14– ماي 2001) ص : 222

[13]–موله عبد الله ، مرجع سابق ، ص : 222

[14]– راوية توفيق " **الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا – دراسة تحليلية لمبادرة نيباد** " ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة (1) القاهرة ، 2005،ص:27.

[15]– Nicolas Meisel , Jacques Ould Aoudia,"**la bonne Gouvernance est elle une bonne stratégie de développement** " , la documents de travail de la DGTPE? N°11 ; Paris ,2007;p:56.

-Intervention de Boumendjel Saïd ,Première conférence régionale sur «**La gouvernance: droits individuels, économiques, culturels et de progrès social**", organisé par l'Institut de "Amadeus" Marrakech (Maroc) les 26 et 27 février 2009

[16]– برنامج إدارة الحكم في التنمية الإنسانية ، تقرير الأمم المتحدة ، 2003، على الموقع الشبكي
http://www.pogar.org/arabic/Governance

[17]–حازم الببلاوي ،" ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر "، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 2000،ص:230.

[18]- Isabelle Werenfels ," **Managing Instability in Algeria ",** Routledge , London m Nez York ,2007;p:44.

[19]–و تنجم من عجز مؤسسات الدولة عن التعامل و استيعاب كل قوى المجتمع المدني و التعامل بسياسة الإقصاء تجاه العديد من السياسية في الدولة ، خاصة مع ضعف مشاركة المرأة في المجالات السياسية و غياب تكافؤ الفرص في ممارسة شؤون الدولة .

[20]– و قد عانى منها النظام السياسي في الجزائر كثيرا ، على اعتبار أن الدولة كانت قائمة على الشرعية الثورية ، خاصة و انها لم تؤسس على أساس المشاركة الشعبية الفعالة الواسعة ، مما ترتب عن ذلك تفاقم الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية بسبب فشل البرامج التنموية و الإصلاحية في تحقيق أهدافها ، مما ألزم الدولة باللجوء الى محاولة التأسيس للشرعية الديمقراطية القائمة على مبدأ التداول السلمي للسلطة و حرية التعبير و فتح المجال أمام الحريات العامة و احترام حقوق الإنسان و لكنها أخفقت في ذلك لتدخل في بوتقة الفساد ، الرشوة ، الإرهاب .....الخ.

[21]: و تتعلق مهمة النظام السياسي في توزيع الموارد و المنافع المادية و غير المادية في المجتمع ، إضافة لتوزيع أعباء التنمية كالضرائب و سياسة الأجور العادلة ، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك و بذلك فقد أثبت النظام السياسي الجزائري عجزه عن التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية و السياسية في التوزيع و الاعتبارات الاجتماعية التي تفرض العدالة و الذي يرجع لسوء التسيير ، غياب مفهوم العدالة الاجتماعية ، ظهور مختلف صور الولاء ....الخ.

[22] : و تعتبر من اخطر الأزمات التي تهدد كيان الدولة ووحدة المجتمع لانقسامه لعدة اتجاهات ، اتجاه أسلامي ، عروبي و اتجاه يطالب بالهوية الإفريقية البربرية ، مما ترتب عن ذلك عدم وجود تصور موحد يطمح لبناء دولة عصرية تساير مستجدات الوقت الراهن .

[23] –العمار منعم ، **الجزائر و التعددية المكلفة ، في الأزمة الجزائرية الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أوت 1999 ،ص:23.

[24]– و من بين تلك المؤشرات المعتمدة على المستوى العالمي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، البنك الدولي ، الجمعية الدولية للتنمية ، منظمة الشفافية الدولية ، منظمة بيت الحرية ، اضافة الى المؤشرات المعتمدة على الصعيد الإفريقي و التي وضعت لقياس و تقييم واقع الحكم الرشيد (الحوكمة) في إفريقيا من خلال عدة مبادرات منها : مشروع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، مع وجود منظمات و اطر أخرى ساهمت في ذلك المجال كالاتحاد الأوروبي ، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) البارومتر الإفريقي (Afro–Barométre) المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني (NEPAD).

[25]-La banque Africain de développement :Rapport, sur le développement en Afrique 2001, **l'Afrique dans l'économie mondiale renforcement de la bonne Gouvernance en Afrique , statistique économique et social sur l'Afrique** ; Abidjan ,Oxford , University Press et Economica , 2001 .;p:48.

[26] مهابة أحمد ، " **مصاعب الديمقراطية في الجزائر** "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد(127) ، مصر ، يناير 1997،ص ص:228-229.

[27]-و يظهر ذلك بصدور العديد من المواثيق كقانون (12/93 الصادر في 101993/05) و المتعلق بالتثبيت القانوني للاستثمار الخاص و الأمر رقم (03/01 المؤرخ في 2001/08/20) و المتعلق بتطوير الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و المرسوم التنفيذي رقم (06/355 المؤرخ في 102006/09) و المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه اضافة للمرسوم التنفيذي رقم (06/356 المؤرخ في 2006/10/09) و المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات و تنظيمها و إدارتها و متابعتها .

[28]- و في سياق تلك البرامج و المخططات المعتمدة من طرف الدولة لمحاولة احتواء البطالة و ذلك بعصرنة أجهزة التشغيل من خلال المؤسسة المصغرة ، مع تكوين الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، و على ضوء ذلك فقد ارتفعت الشريحة الشغيلة من 06 ملايين سنة 1999 الى 10.5 مليون تقريبا سنة 2009 موزعة على عدة قطاعات ، خاصة بعد تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو خلا الفترة (2005-2009) و برنامج تنمية المناطق النائية و مناطق الجنوب و التي كان لها دورا كبيرا في إكمال عدة مشاريع و ورشات عمل وفرت عددا معتبرا من مناصب الشغل ، هذا و للحد من الانتشار الواسع و الكبير لظاهرة الفقر و تحسين مستوى الدخل الأسري لجأت الدولة في العديد من مخططاتها التنموية إلى رفع معدلات الاقتطاع من PIB و ميزانية الدولة و تخصيصها للتحويلات و المساعدات الاجتماعية ، فمن حوالي 9.78% سنة 2002 الى ما يقارب 12.6% سنة 2004 (ما يعادل 780 مليار دينار) ، مما ترجم ذلك تراجعا نسبيا في معدلات الفقر فمن 8.20 % سنة 2002 الى 5.11% سنة 2008، و من ناحية أخرى فقد اهتمت الدولة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كآلية تسمح لها بالمعالجة السريعة للمعلومات في أوقات قياسية و بتكاليف اقل ضمن مسعى رفع كفاءة و قابلية أداء حكومتها و زيادة نجاعة الخدمات المقدمة للمواطنين

[29]- فمن ضمن بعض المواثيق الدولية و الإقليمية التي صادقت عليها الدولة اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان و تشمل

* اتفاقية القضاء على كل صور التمييز العنصري في 1972/1402
*- اتفاقية مكافحة كل صور التعذيب و المعاملات اللاإنسانية في 1989/09/12
*- اتفاقية حماية حقوق الطفل في 1993/04/16
*- اتفاقية القضاء على كل صور التمييز ضد المرأة فسنة 1996
*- الميثاق الإفريقي لحماية حقوق الإنسان سنة 1983 و المعدل بالميثاق العربي لحماية حقوق الإنسان سنة 2004.

[30]: حيث يشير الفساد إلى مدى استخدام السلطة العمومية و استغلال النفوذ السياسي لأغراض شخصية كتلقي العمولات للحصول على صفقات عمومية أو تسهيلات إدارية فبصوره المختلفة تكون له أثار مكلفة على مستوى رفاهية الشعب بانتشار الفقر ، البطالة ، آفات اجتماعية